نظام جمهوري ديمقراطي ـ هم الاسرائيليون . . . وهناك شعب آخر ، يقبع تحت سلطة احتلال كاملة وهم الفلسطينيون . . . تحت سلطة عسكرية تستخدم عضلاتها في كل المناسبات ، وفي معظم الحالات ، لا توجد أية رقابة برلمانية على دوافع وأسباب استخدام هذه العضلات» ويتابع وصفه قائلاً : «هناك هيئتان قانونيتان في المناطق المحتلة ، الأولى قضائية ، تشمل الأرض والانسان ، ويتمتع بها الاسرائيليون خارج وداخل ما يسمى بالخط الأخضر . أما الهيئة الثانية ، فهي شخصية فقط ، وتطبق على عرب الضفة وقطاع غزة ، اننا نتمتع بحرية التعبير ، الكتابة والنشر أما المواطنون العرب فلا يتمتعون بذلك ، ومسموح لنا أن ننشيء تنظيمات مختلفة ، وأن نعبر عن آرائنا السياسية والحزبية ، بينما يحظر على المواطنين العرب ذلك . بالنسبة لنا نحن نعيش ونتحرك بشكل حر في كل مناطق ما يسمونه بأرض اسرائيل الكاملة . لكن المواطنين العرب يحظر عليهم حتى الخروج من أماكن سكناهم مثلما يجري مع السود في جنوب أفريقيا . ويجب على العرب أن يحصلوا على تصريح خاص يسمح لهم بالعمل أو حتى المبيت خارج حدود اماكن سكناهم . من المحظور عليهم شراء اي عقارات أو أراضي خارج حدود الخط الاخضر اي داخل اسرائيل ، وفي نفس الوقت مسموح لنا أن نشتري ، ونبيع وفق أهوائنا وفي كل المناطق»[٢٤] .

ومع أن التحلي الاساسي للسياسة «الاسرائيلية» يبدو واضحاً في سياسة التمييز العنصري ، والاضطهاد القومي والطبقي ، فإن محاور أخرى يمكن الاشارة اليها بصدد السياسة «الاسرائيلية» نحو عرب المناطق المحتلة ، وأهمها :

(١)ـ اتباع سياسة الترغيب واليد الناعمة نحو بعض «الاقليات القومية والدينية المحددة» ، وافتتاح المجال المنظم ، أمامها للمشاركة المحدودة في بنية الدولة السياسية ، وأدواتها ومؤسساتها بما فيها المؤسسة العسكرية ، واعطاء القوميات الاخرى حق المشاركة في الاحزاب السياسية «الاسرائيلية» ، والمنظمات النقابية .

(٢) اتباع سياسة الارهاب والتهجير ضد رموز الحركة الوطنية وجماهيرها ، المناهضة لسياسات الاحتلال «الاسرائيلي» . ففي ظل سلطةالليكود، تم حل المجالس البلدية لمعظم بلديات الضفة الغربية ، وعزل رؤوساء هذه البلديات المنتجون بطرق قانونية وديمقراطية ، وفرضت عليهم الاقامات الجبرية ، وجرت محاولات لاغتيال بعضهم ، وطرد بعضهم الاخر خارج الوطن المحتل ، وأقيمت «الادارة المدنية» ، كما أقيمت روابط القرى العميلة بزعامة الوزير الاردني السابق مصطفى دودين . وفي ظل سلطة المعراخ، كانت السلطات «الاسرائيلية» قد قامت بممارسات في المنحى نفسه ، فأبعدت عدداً ليس قليلاً من ، الرموز الوطنية ، وهدمت البيوت الفلسطينية رواء على مواقف أهلها الرافض للاحتلال العسكري وسياساته . ويذكر نجيب الاحمد في كتابه «دولة الاحتلال الصهيوني . .» اسماء حوالي الف مواطن فلسطيني تم ابعادهم من الضفة والقطاع حتى عام ١٩٧٧ فقط[٢٥] .

(٣) الحد من الحركة والتنقل لعرب المناطق المحتلة ، بفرض عزلهم عن امتداداتهم الوطنية والقومية ، وأهاليهم ، سواء في داخل الارض المحتلة أو باتجاه خارج الارض المحتلة ، حيث يمنع الانتقال إلا بموافقة سلطات الاحتلال العسكري ، في محاولة مكشوفة للحد من التأثيرات المناهضة للاحتلال وفي سياق الحد من فعاليتهم السياسية .

(٤) التدخل «القانوني» وغير القانوني في ممارسات وحياة السكان العرب في المناطق المحتلة ، وذلك من خلال أخضاع حياة مواطني الضفة والقطاع للسلطات العسكرية الاسرائيلية ، وعلى سبيل المثال : تخضع انظمة التعليم ومناهجه ، وانظمته الادارية للحاكميات العسكرية في المناطق[٢٦] . وتخوض المؤسسات التعليمية الوطنية في الضفة الغربية معارك سياسية هامة مع الوجود الاسرائيلي ، وخاصة في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، وجامعة بيرزيت[٢٧] . وقد أوضح السيد مهند القواسمة السياسة الاسرائيلية ضد المؤسسات التعليمية الوطنية أمام لجنة حقوق الانسان بجنيف بقوله : «إن اسرائيل تغلق المدارس والجامعات وتطرد المدرسين الذين لا ينصاعون لأوامرها وحذفت من برامج التعليم مقاطع تتعلق بالتاريخ العربي ، والتاريخ الاسلامي . لافهام الطلاب بأنهم عرق أدنى ، كما جرى تغيير مقاطع من القرآن ، تتحدث عن اليهود واليهودية»[٢٨] .

وفي إطار سياسة التهجير المنظم التي تمارسها سلطات الاحتلال «الاسرائيلي» ، عبر مصادرتها للارض الفلسطينية ، والتي هي وسيلة الكسب الاساسية في المناطق المحتلة من جهة ، وفي التطبيق على المؤسسات الاقتصادية الصناعية ، والتجارية والحرفية من جهة ثانية ، بحيث ندرت فرص العمل المتاحة لفلسطيني المناطق المحتلة ، في الوقت الذي كانت اعدادهم تتزايد وفق معدلات ولادية عالية ، مما دفع بهم الى الهجرة خارج المناطق المحتلة سعياً وراء الكسب وتأمين الحاجيات الاساسية لأسرهم ، وقد بلغ مجموع عدد المهاجرين من الضفة والقطاع خلال عشر سنوات من الاحتلال ما مجموعه (١٢٨٥٠٠) شخص منهم (٨٠٤٠٠) شخص من الضفة الغربية ، و(٥٨١٠٠) شخص من قطاع غزة[٢٩] . وقدرت مصادر اسرائيلية ، أن ١٠٠ الف فلسطيني قد غادروا الاراضي المحتلة الى السعودية والخليج منذ عام ١٩٧٤ ، وحتى عام ١٩٨٢ وأضافت هذه المصادر : أن البنك المركزي «الاسرائيلي» ذكر أن الاسباب الدافعة للهجرة تعزى الى : «الركود الاقتصادي في المنطقة ، والصعوبات التي يواجهها السكان في حياتهم اليومية في ظل الاحتلال ، وعدم توفر ظروف مؤاتية لهم» ، وخلال عامي ١٩٨٠-١٩٨١ بلغ عدد المهاجرين الفلسطينيين من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، ٢٠ الف شخص[٣٠] وعلى سبيل المقال : فإن الحاج صائب عريفات ، رئيس العلاقات العامة في جامعة النجاح الوطنية بنابلس في حديثه مع أحد مندوبي مجلة نيوزويك الامريكية ، يصور جزءاً من واقع الهجرة بقوله : «ما يزال المعلمون الجدد يستطيعون العثور على عمل في الضفة الغربية ، غير أن مهندسينا وعلماؤنا ، وطلاب كلية التجارة ، يضطرون الى التوجه الى الخليج وأوربا ، والولايات المتحدة . إن أربعة من كل عشرة من خريجينا الذكور يهاجرون ، فنحن نعلم شبابنا من أجل التصدير (!)»[٣١] .

السياسة «الاسرائيلية» على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي :

تتجه السياسة الاستيطانية «الاسرائيلية» الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة ولا سيما في الضفة الغربية ، نحو خلق وقائع اقتصادية وأجتماعية جديدة ، تجعل من مسألة أرتباط الضفة ، والمناطق المحتلة عموماً «باسرائيل» واقعاً موضوعياً، يصعب التخلص منه . والخروج من إطاره في الافق المنظور ، وهيَ في الوقت نفسه تتمة للنهج «الاسرائيلي» المتبع نحو الارض الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، وهي بالمعنى العام متابعة عملية ذات

المطلوب :

تدعيم صمود سكان الأرض المحتلة

رفع وتائر النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي

قطع الطريق على عملية "اسرائيل" والنظام الاردني

جوانب اقتصادية وأجتماعية لمحتوى السياسة «الاسرائيلية» وتوجهاتها .

وقد وضع إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية «الاسرائيلية» للمناطق المحتلة ، منذ دخول قوات الاحتلال «الاسرائيلي» اليها في عام ١٩٦٧ ، وما شهدته من خطوات فيما بعد ، كان مجرد تطوير لهذه السياسة سواء في عهدالمعراخ، أو عهد التكتل اليميني ـ الليكود ـ وقدقيم موشيهدايان الوزير«الاسرائيلي» السابق، السياسةالاقتصادية المتبعة في الضفة والقطاع بقوله : إنها نفس السياسة التي اقترحتها والتي يتم تنفيذها . . لقد تحدثت في الماضي عن الدمج الاقتصادي . . علينا أن لضفةوغزة

نعتبر انفسنا كحكومة ، وأن نعتبر العرب في المناطق كمواطنين . . سنبقى فترة طويلة جداً دون تسوية دائمة ، وحتى بعد التسوية الدائمة ، سنبقى في معظم مناطق الضفة الغربية والجولان . .»[٣٢] . وفي مؤتمر صحفي اكد هاييم باريليف وزير التجارة والصناعة «الاسرائيلي» السابق : «اننا نعتبر اسرائيل والمناطق المحتلة وحدة اقتصادية واحدة . . وأياً كان (مصير) الاستيطان ، فلا اعتقد أنه يمكن للمنطقة أن تكون ثانية ، كيانين إنفصلين[٣٣] . . اقتصادياً .

ويكشف ما أسلفنا ، الاطار العام الاقتصادي للسياسة «الاسرائيلية» في المناطق المحتلة ، الأمر الذي يؤكد السلطات «الاسرائيلية» لاتباع سياسة شأنها أن تخلق حقائق اقتصادية واجتماعية ، تمنع حتى في حال التسوية الشاملة في المنطقة ، من العودة الى الاوضاع الاقتصادية التي كانت قائمة في الشفة وعغزة قبل الاحتلال «الاسرائيلي» عام ١٩٦٧ .

وتتبلور السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر ثلاث اتجاهات رئيسية : دمج أقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد «الاسرائيلي» . استغلال طاقة العمل الكثيفة والرخيصة في المناطق ، اتباع سياسة غير متوازنة وتمييزية بين المشروعات الاقتصادية «الاسرائيلية» والعربية في المناطق المحتلة .

أولاً :

دمج اقتصاديات المناطق بالاقتصاد «الاسرائيلي» ، وما يترتب من جراء ذلك حيث يندمج اقتصاد ضعيف باقتصاد قوي ، تدعمه سياسة خبيرة وفعالة في توجهها وقرارها السياسي . وبموجب لسياسة الدمج الاقتصادي هذه أخضع «اقتصاد الاراضي المحتلة للتعرفة الجمركية «الاسرائيلية» ، وللسياسات النقدية والمالية» وأقيمت شبكات طرق واسعة ، بناء على رؤية المخططون «الاسرائيليون» الذين «يدركون أهمية تطوير شبكة مواصلات فعالة ، ذلك أن مثل هذه الشبكة ، ستعزز جهودهم بشأن دمج المناطق المحتلة المحيطة «بالمركز الاسرائيلي» ، وأقيمت مبادلات بين «اسرائيل» والمناطق مع فارق كبير في الحجم . ففي الوقت الذي اغرقت «اسرائيل» اسواق المناطق المحتلة ببضائعها ومنتجاتها ومن مختلف الأنواع ، كانت بضائع المناطق في الأسواق الاسرائيلية» تواجه صعوبات كبيرة ، ويكشف الجدول التالي حجم قيمة البضائع المتبادلة في عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٨ ، مقدرة بملايين الليرات الاسرائيلية :

الجدول (٣) التبادل التجاري بين الضفة والقطاع و «اسرائيل»

العام	الواردات الى الضفة والقطاع	الصادرات من الضفة والقطاع
١٩٧١	٥٠٩,٩ مليون ل . أ	١٤١,٦ مليون ل . أ
١٩٧٨	٦٨٣١,٦ مليون ل . أ	٢٩٠٧,٥ مليون ل . أ

المصدر : المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠ العدد الثاني منظمة التحرير الفلسطينية ، الصندوق القومي ، دمشق ص ٧٠ ـ ١١٢

ووحدها الضفة الغربية تحتل المرتبة الثانية في حجم التجارة الخارجية «الاسرائيلية» ، إذ أنها تأتي بعد الولايات المتحدة الامريكية ، وقبل بريطانيا[٣٤] . ونقطة أخرى فالمناطق المحتلة تورد بعض المواد الأولية والنصف مصنعه الى الأسواق «الاسرائيلية» ، حيث تستكمل عملية تصنيعها ، وتعاد كبضائع جديدة ، ومن ناحية ثالثة فإن المناطق المحتلة والضفة الغربية على وجه الخصوص ، تستخدم ممراً للبضائع المتبادلة بين شرقي نهر الأردن ، وغرب حدود ١٩٤٨ ، عبر الجسور المفتوحة ، حيث تمر البضائع «الاسرائيلية» مندمجة ببضائع الضفة والقطاع الى السوق الاردنية ، وعبرها الى بعض الأسواق العربية الأخرى ، مما يؤثر على طوق المقاطعة العربية للاقتصاد والبضائع «الاسرائيلية» .

باختصار فإن سياسة الدمج الاقتصادي التي تطبقها «اسرائيل» في المناطق المحتلة ليست إلا نموذجاً آخر للسياسة الاقتصادية بين المستعمرات ، والبلدان المستعمرة ، قائمة على الاستثمار العنيف للموارد الاقتصادية ، والعمالة الكثيفة ، وللمواد الخام .

ومن خلال سياسة الدمج الاقتصادي ، تبرز الفوائد التي تجنيها «اسرائيل» في نقطتين : (١) ـ تلبية النقص في الطاقة البشرية ، الذي تفاقم بعد تدفق الاستثمارات على «اسرائيل» ، وأدى الى توسع المشاريع الصناعية والزراعية . (٢) . استوعبت اسرائيل الطاقة العاملة لاهائها عن الاحتلال ، واغرائها بدفع أجور تعتبر مرتفعة ، إذا ما قيست بأجور الضفة والقطاع ، رغم أنها أقل من أجور العمال اليهود ، مما أدى الى زيادة القوة الشرائية لسكان المناطق ، وتحولهم الى قوة استهلاك للمنتجات «الاسرائيلية»[٣٥] .

ثانياً :

استغلال قوة العمل في المناطق المحتلة ، قد بلغ حجم قوة العمل الفلسطينية في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ـ فوق ١٤ سنة ـ ما مجموعه (٣١٥) الف قوة عمل ، بلغ عدد المشتغلين منهم (١٢٠) ألف ، وعدد المتعطلين أربعة آلاف خلال نفس العام .[٣٦] ورغم عدم ثبات أرقام قوة العمل الفلسطينية في المناطق المحتلة ، بسبب الهجرة التي قاربت ١٠٠ ألف فيما بين العامين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ ، فإن جزءاً كبيراً من قوة العمل الفلسطينية تأخذ طريقها للعمل في المشروعات والمؤسسات الصهيونية ، سواء في مناطق ١٩٤٨ ، أو في مناطق الاحتلال عام ١٩٦٧ ، بسبب طبيعة الاوضاع الاقتصادية التي تعيشها المناطق ، وصعوبة تأمين ضروريات الحياة . وتعمل معظم هذه الأيدي العاملة في ظروف صعبة وقاسية ، إذ أن معظمها ينتقل يومياً الى داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، ويعود بعد يوم عمل طويل الى مقر سكنه ، وتفرض عليهم الأعمال التي يأنف العامل الصهيوني القيام بها ، وبأجر أقل . ولخصت صحيفة دافار[٣٧] ظروف العمال القادمين من المناطق المحتلة بقولها : «إن العامل العربي متنقل ، بلا عقد ، عرضة للفصل أو النقل ، لا يستطيع الاضراب ، ليست له حقوق مما لنظيره الاسرائيلي» . وتتصف القوة العاملة العربية في الضفة والقطاع بأنها قوة كبيرة ، وذات خبرات ومهارات متدنية ، بالمقارنة مع القوة العاملة «الاسرائيلية» ، مما يستتبع انخفاضاً في متوسط أجورها ، وتوزعها على الأعمال التي تحتاج الى خبرات أقل من قطاع الزراعة ، والبناء والصناعة والخدمات .